١ ـ افراغ المخيمات تدريجيا : عن طريق منح حوافز اقتصادية ، اهمها تقديم مساكن بسعر رمزي ، في مناطق بلدية قريبة من اماكن التشغيل الجديدة ، التي سيتم انشاؤها ، وتحسين الخدمات العامة في المدن العربية ، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، (التعليم والشؤون الاجتماعية والصحة) ، من اجل خلق دافع يحدو باللاجئين الى الخروج من المخيمات · كما ينبغي ان تكون المساكن الجديدة منتشرة في المدن ، والا فانها تعود لتحمل طابع مساكن اللاجئين · وان سرعة اخلاء اللاجئين من المخيمات ، بمعدل اربعة الى خمسة الاف عائلة في السنة ، سيؤدي الى حل المشكلة خلال ثماني سنوات · اضافة الى ذلك ، ستكون هناك حاجة الى الاهتمام ، بصورة خاصة ، بالجماعات التي ترتبط معيشتها بوجود المخيمات (العاملون في جهاز وكالة الغوث) والحيلولة دون اسكان احد بدلا من اولئك الذين يغادرونها · وبالضرورة ، فان هذا المشروع سوف يوفر اماكن عمل كثيرة ، يدفع الى انتشار العاملين ، مخففا بذلك من بؤر تواجدهم ·

ب ـ قيود الزراعة : يظهر التحليل الاقتصادي ، انه في حال التوجه الى تنمية المناطق المحتفظ بها ، وتنفيذ مشاريع توطين اللاجئين ، سيكون اسهام الزراعة اسهاما ضئيلا في زيادة العمالة ، حيث لن يتجاوز تقديرها ١٥٪ تقريبا · وهذا الاستنتاج تمليه قيود السوق، ومصادر المياه المحدودة · وعلى الرغم من ان الانتاج الزراعي سيزداد نموه ، في المناطق ، الا انه لن تكون هناك اية زيادة في التشغيل ، بل قد يحدث العكس ·

ج ـ التنمية عن طريق التصنيع : ان تنمية المناطق ، وتأهيل اللاجئين ، على المدى البعيد ، يجب ان يتما عن طريق التصنيع ، خاصة وان حجم الصناعة في الضفة الغربية والقطاع محدودة · انما يسهل قربها من السوق ، ووجود ايد عاملة رخيصة نسبيا ، اقامة صناعة جديدة ، وتوسيع الصناعة الحالية ، التي تقوم على استخدام العمل المكثف ، خصوصا في تلك الصناعات ذات الطابع المحلي ، مثل صناعة الغزل والنسيج ، الملابس ، الاحذية ، صناعة الاغذية وتعليب الفاكهة ، والنجارة (٣٢) ·

ضمن دوف زاكين مشروعه لتوطين اللاجئين ، مقترحات شخصية ايضا ، استند في بعضها على الابحاث النظرية والميدانية ، منها :

« ١ ـ تشكل مخيمات اللاجئين ، في حالتها الراهنة ، عاملا يساعد على الاحتفاظ بالمشكلة · وفي هذا الحال ينبغي ان يكون هدف السياسة الاسرائيلية ، اخلاء هذه المخيمات · ومن اجل ذلك وضعت حوافز لتشجيع اللاجئين للخروج « طوعا » منها ·

٢ ـ ان سياسة بديلة ، تحاول التقليل من الفوارق بين سكان المخيمات ، وعامة السكان في القرى والمدن ، عن طريق تحويل المخيمات الى اماكن سكن عادية ، في الظروف القائمة، لا تستطيع سبر جذور المشكلة ، وتحقيق الحل ·

٣ ـ اذا تبين ان الاستعداد الموجد لدى غالبية سكان المخيمات غير موجود ، للخروج من مساكنهم ، رغم كل الحوافز ، يجب اذ ذاك القيام بعمل مباشر ، يؤدي الى تجميد الميزة الاقتصادية الاساسية للسكن في المخيم ·

٤ ـ الحوافز لاخلاء المخيم هي وسيلة لتنشيط عملية كانت قائمة في الماضي ، وهي جزء من تغيير اعم واشمل · لذا ينبغي الحذر من خلق انطباع بأن هذه السياسية تهدف الى القضاء على وضع اللاجىء ·

٥ ـ الاجراءات العامة التي تخدم حل مشكلة اللاجئين ، هي في الواقع : السكن في